إعادة توضيب فكرة الإمبراطورية بما يناسب زمننا

روجر أوين *

■ تقوم الكتب الغربية التي تركز على الامبريالية الحديثة عموما على واحد من منظورين. الأول منهما يسعى الى تقديم تبرير لاحق للنشاط الامبريالي: مثلا عن طريق التأكيد على دور الامبراطورية البريطانية في اشاعة شكل متقدم من العولمة يقوم على التجارة الحرة وتصدير المؤسسات الديموقراطية. فيما يحاول المنظور الثاني استعمال فكرة الامبريالية لفهم ممارسة الولايات المتحدة لقوتها على الصعيد العالمي.

لكن وجود هذين المنظورين أدى تلقائيا الى بدايات منظور ثالث، هو تبرير المخططات الامبريالية الأميركية الحالية بحجة الفوائد التي تأتي بها الى الدول الفاشلة، أي الدول التي تعاني من حروب أهلية أو، مثلما في أفغانستان والعراق، المحكومة من قبل أنظمة ديكتاتورية بشعة. ومن الأمثلة الجيدة على هذا الاتجاه الجديد كتاب «الامبراطورية المخففة» لمايكل اغناتييف، الصادر حديثا عن دار «فنتج هاوس» في لندن و«راندوم هاوس» في نيويورك. ويتشكل الجزء الأساسي من الكتاب من ثلاثة تقارير حقلية نشرت سابقا في «مجلة الأحد – نيويورك تايمز» عن صعوبات بناء الدولة في البوسنة وكوسوفو وأفغانستان.

وقد أعاد المؤلف صياغة التقارير مضيفا اليها مقدمة وخاتمة كتبهما عشية الغزو الأميركي للعراق، حاول فيهما اغناتييف، مدير «مركز كار لحقوق الانسان» في جامعة هارفارد، تبرير ما يسميه «الامبريالية الموقتة» أو «الامبريالية المخففة». وقد استعار التعبير بالطبع من طريقة تسمية بعض المنتجات الأميركية ذات المحتوى الأقل من السمنة أو الكحول أو النيكوتين. ويقول ان هذا النوع من الامبريالية أصبح ضروريا اليوم لاقامة أو استعادة الديموقراطية في البلاد التي يشكل عدم استقرارها خطرا على مصالح الغرب.

لكن لماذا يطلق اغناتييف صفة «الامبراطورية» على هذا وليس مجرد كونها نوعا من الوصاية الدولية؟ السبب ان العنصر الرئيسي في الامبريالية الجديدة هو استعمال القوة العسكرية لاقامة نظام عالمي آمن يقوم في الدرجة الأولى على المصالح الوطنية للولايات المتحدة وحلفائها.

لكن هل في هذا ما يبشر بالخير؟ هنا نجد بعض التردد لدى المؤلف، لكن الجواب في مجمله هو بالايجاب، اذ ان قيام التدخل على أساس تلك المصالح الوطنية يتماشى مع حسن النية تجاه الشعوب المعنية. وهو يعتبر ان ذلك يجعل التدخل مقبولا إلى حد ما، ضمن سياق تاريخي يظهر ان الكثير من حركات التحرر الوطني التي ورثت النظام الكولونيالي السابق لم تؤد سوى الى الركود والتسلط بدل التحرر الوطني الفعلي.

وما هي آفاق نجاح تدخلات كهذه؟ هناك نجد ان اغناتييف، حتى قبل احتلال العراق، يعبر عن الشك. فمن جهة تتشارك الامبريالية الجديدة مع النوع القديم منها في عدد من الصفات. ذلك ان الامبرياليين الجدد لا يعملون دوما بما يقولون. انهم يكثرون الكلام عن تقرير المصير، لكن النتيجة قد تكون استحواذ الطرف الأمبريالي على السلطة بدل اعطائها للسكان. واذ يعلن قادة الامبريالية عن الرغبة في الحفاظ على الثقافات والتقاليد المحلية، فقد لا يتجاوز هذا ان يكون غطاء لاحتقار خفي للشعوب التي تقع تحت سلطتهم. فيما نجد من الجهة الثانية أن الظروف تفرض على الامبرياليين الجدد وتيرة للتنفيذ أسرع مما كان على سابقيهم. ذلك ان سبيلهم الوحيد لاقامة الديموقراطية عن طريق القوة العسكرية هو الاعلان مقدما انهم ينوون المغادرة في أسرع وقت ممكن.

لكن المؤدى الرئيسي للكتاب، بالرغم من هذه التحفظات، هو ان ايجابيات هذه «الامبراطورية المخففة» تفوق سلبياتها. أو على حد تعبير المؤلف ان تدخلا امبرياليا يخلق مؤسسات ديموقراطية مستقرة وحكم القانون ثم يغادر البلد، «يقوم بعمل يستحق الثناء». ومن هنا فالموقف الصحيح هو السعي الى الزام الامبرياليين بالقيام بما تعهدوا به والمغادرة قبل ان يتصاعد الرفض لوجودهم الى درجة تهدد الانجازات الموعودة.

الواضح ان موقف اغناتييف يتجاهل أسئلة سياسية وفكرية عديدة. السؤال الأول في هذا السياق هو ما اذا كان الكتاب لا يتعدى ان يكون تبريرا للامبريالية بالطريقة القديمة المعهودة، أي اعتبارها عملا انساني الدافع والغاية. ثانيا، هل يقدم اغناتييف طريقة أفضل لفهم القوى الرئيسية العاملة في عالم اليوم؟ من جهتي أرى ان العمل فاشل على الصعيدين.

ان من نافل القول ان الامبرياليين يبررون انفسهم دوما بحسن نيتهم. وربما كان بعضهم، وحتى اكثرهم، صادقا في ذلك. لكن الواضح ان هذا لم يمنع الامبرياليين من الحاق الكثير من الدمار بالشعوب التي يخضعونها لسيطرتهم. كما لا يبدو ان التأكيد على ايجابية النوايا قد أقنع أيا من الشعوب المعنية بأنها كانت حقيقية. وحتى الذين رأوا أن السيطرة الأجنبية قد تكون مفيدة إلى حد ما، يحرصون على عدم الافراط في التقارب مع الحكام الجدد – من الأمثلة الأخيرة على ذلك ما نجده اليوم في العراق.

كما ان استعمال اغناتييف لمفهوم الامبريالية يثير مشاكل مهمة. فاذ لا جدال في وجود ما يكفي من التشابهات بين انماط كولونيالية مختلفة لاستخلاص توصيفات عمومية لهذه الظاهرة، فان ذلك لا ينطبق على الأمثلة الثلاثة الرئيسية التي يعتمدها المؤلف، أي البوسنة وكوسوفو وأفغانستان، لأن التباينات في ما بينها لا تسمح بالتعميم. ذلك ان الحالين الأوليين تنتميان الى مشاكل أوروبا الشرقية في مرحلة ما بعد الشيوعية، التي يعتبر الكثيرون ان حلها في النهاية سيكون في سياق أوروبا الموحدة. كما لا يمكن وصف أفغانستان بأنها «دولة فاشلة» لأنها لم تكن يوما دولة حقيقية. وفي هذه الحالة، كما في حالات اخرى مشابهة، يبدو أن من الملائم أكثر النظر في أفكار بديلة، ربما على غرار استعادة مبدأ الوصاية الدولية القديم (وهو مطلب يمكن دعمه لانقاذ ما تبقى من فلسطين).

ما لا يقل عن ذلك أهمية السؤال عمّا اذا كانت الولايات تعمل بالفعل على بناء امبراطورية. فاذا وضعنا في الاعتبار هوس أميركا بالحرب على الارهاب، خصوصا ذلك المرتبط بالشرق الأوسط، فالأرجح ان الدوافع الداخلية هي ما يقود سياستها. أي ان اقامة الامبراطورية بالنسبة لها أقل أهمية بكثير من استعمال القوة العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط لادامة تدفق النفط وضمان أمن اسرائيل.

من جهتي أرى ان التصورات عن عودة الامبراطوريات، الثقيل منها والمخفف، قد تبدو جذابة، لكنها تنتمي الى حيز السياسة والجدل أكثر مما للتحليل المثمر. وما نراه حاليا من استعمال واساءة استعمال للقوة الأميركية موضوع أخطر بكثير من تناوله من خلال الوصفات المبسطة، مثل التي عند اغناتييف، والمستمدة من حقل الاعلانات الأميركي الحافل بالترهات.

* باحث وأكاديمي بريطاني خبير في شؤون الشرق الأوسط.

المقاومة العراقية وأبعادها القانونية والسياسية

عبد الله الأشعل*

■ حاولت الولايات المتحدة أن تبرر عدوانها على العراق واحتلالها له حتى تنزع مشروعية المقاومة، رغم أن الحق في المقاومة حق طبيعي لا يرتبط بطبيعة الاحتلال. ولا شك أن كل الحجج التي ساقتها الولايات المتحدة لتبرير العدوان والاحتلال غير مقبولة في القانون الدولي.

أما الجانب العراقي، فقد لاحظنا أن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، والشيعة عموماً ما تدعو إلى المقاومة السياسية والسلمية، ويفتون بأن قتل الأميركيين والبريطانيين حرام شرعاً، ومؤدى هذه الفتوى أن قتل العراقيين على أيدي القوات الأميركية والبريطانية حلال شرعاً. وأخطر ما في ذلك أن إشتغال رجال الدين بالسياسة دفعهم إلى استغلال ما لهم وما للدين من مكانة في النفوس للترويج لمواقف سياسية، وهذا ما أربأ بالدين عن أن يتاجر به في هذه الأسواق السياسية، لأنه يسهم في انحطاط مكانة المسلمين.

ويفسر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الشيعي موقفه بأن المقاومة العراقية هي فلول النظام السابق، وأن تشجيعها يعني إعادة الساعة إلى الوراء وإعادة النظام السابق الذي فر من البلاد بسببه خمس سكان العراق تقريباً، فضلاً عن أن المقاومة المسلحة تستفز الأميركيين فيزيدون عددهم ويتأبد الاحتلال. والأولى أن يشجع الاحتلال على الوفاء بما وعد به. ويرى بعض المحللين أن هذا الموقف الشيعي الذي يقترب كثيراً من الموقف الأميركي هو من قبيل خطب الود والتقارب، كما قد ينظر إلى هذا الموقف على أنه إنعكاس للموقف الإيراني الذي لا يريد عودة النظام السابق كما لا يريد استفزاز الأميركيين، وقد تكون تلك ورقة تعبر بها إيران عن سلسلة من التنازلات لعلها تهدئ واشنطن وتساعد في ترطيب العلاقات مادامت ورقة العراق واتهام إيران بتحريض العراقيين هو ضمن سلسلة الإتهامات الاميركية.

ويلاحظ ان واشنطن تنظر إلى المقاومة على أنها تحد لرسالتها «الخيرة» في العراق ودليل على «جحود» البعض، أو هي من طرف آخر كما قال بريمر نفسه يوم ٢٠٠٣/٦/٢٩، دليل على أن صدام لا يزال حياً والنظام القديم بحاجة إلى المزيد من الجهد لاقتلاعه، وهي نفس النظرية الأميركية التي تربط بين عدم العثور على بن لادن والملا عمر وبين تجدد المقاومة الأفغانية. ومادامت المقاومة «رجعية» في النظرية الأميركية فيجب على الشعب العراقي أن يقف ضدها لأنها تعوق الخطط السياسية والاقتصادية الطموحة لخلق عراق جديد. وعلى الموجة نفسها أكد وزير الدفاع الأميركي يوم ٢٠٠٣/٦/٢٨ أنه يسعى إلى إنشاء جيش عراقي وطني يتصدى للمقاومة وكذلك حكومة وطنية مسؤولة، وهذا قد يعني أن واشنطن أعرتها تجربة السلطة الوطنية في فلسطين وفق النظرية الإسرائيلية، إذ أعلنت إسرائيل أن السلطة الوطنية لها وظيفة واحدة فشلت فيها، ولذلك ألغت أوسلو لعدم جدواها. وهذه الوظيفة التي أردتها إسرائيل للسلطة الوطنية هي حماية نفسها من المقاومة الفلسطينية حتى يتأبد الاحتلال وتكفيها السلطة مؤونة التصدي للمقاومة، لعل ذلك يوقع الفصائل والسلطة في حرب أهلية، ولا يزال هذا هو موقفها من وراء تشجيعها لحكومة أبو مازن وطلباتها منه بسحق المقاومة والقضاء عليها، وليس مجرد حثها على وقف العمليات. ولهذا السبب فإن إعلان الهدنة الموقتة المشروطة من جانب الفصائل يوم ٢٠٠٣/٦/٢٩ لا يرضي إسرائيل، ولذلك فقد لا يقدر لها النجاح، لأن إسرائيل في ما يبدو تصر على تصفية المنظمات الفلسطينية وشن حملة دولية للقضاء الكامل عليها، وليس لمجرد وقف إطلاق النار معها.

كما أعلنت واشنطن ان المقاومة ستعطل إعادة إعمار العراق، وأنه لا تثريب على واشنطن، إن هي بقيت في هذا البلد إلى الأبد، واستغلت ثرواته من دون أن تقدم على إعماره كما وعدت. فتلك ذريعة للتملص من وعودها بالإعمار الإقتصادي والاصلاح السياسي. ولهذا السبب تظهر في العراق تجمعات للمثقفين والعسكريين السابقين التي تعلن موقفاً حازماً من كل هذه القضايا فتشجع المقاومة وتضغط لإنهاء الاحتلال وترك العراق للعراقيين. ويلحق بذلك تلك الفتوى الشهيرة التي أعلنها «مجلس علماء السُنّة» حول إباحة دم اليهود الذين يتحايلون على شراء الأراضي العراقية لتكرار مأساة فلسطين، كما شدد أئمة المساجد الشيعة والسُنّة على دعم المقاومة وانتقاد بريمر ومطالبته بالرحيل.

فما هو الموقف الدولي خصوصاً العربي والإسلامي من المقاومة العراقية؟

الحق أن المقاومة ليست غاية في ذاتها، وسواء صورت على أنها صراع عسكري وسياسي بين النظام السابق والولايات المتحدة، أو كانت حقاً مقاومة وطنية تدافع عن حق الوطن – مجرداً – في الحرية والإستقلال، فالثابت أن النظام السابق انتهى تماماً وبقي العراق بكل أعراقه وطوائفه وتياراته، وأن المقاومة هي ضد ما آل إليه حال العراق والقلق على مستقبله وفشل سلطات الاحتلال في أن تقدم شيئاً جدياً، فضلاً عن مغالاة هذه السلطات في ممارسة صلاحيات غير مشروعة في العراق. ولا شك أن سكوت قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ عن إدانة العدوان الأميركي والاحتلال على غرار ما يفعل المجلس عادة كما هو حال قراريه رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ في شأن الإحتلال الإسرائيلي، لا يمكن أن يفسر على أنه قبول دولي بمشروعية الاحتلال والغزو واستخدام القوة، لكنه تسليم سياسي بأمر واقع لا يمنع من السماح بنفس القدر بشرعية مقاومته إذا كانت جادة ولمصلحة الشعب ومستقبل العراق.

وبالفهم ذاته تؤيد الشعوب العربية وتياراتها الإسلامية والوطنية هذه المقاومة، وتأسف في الوقت نفسه أن الحكومة الأميركية تخاطر بأرواح أبنائها الذين يجب ان توظفهم في مهام تخدم المجتمع الدولي والسلام العالمي، بدلاً من هذا النزيف المتصل في العراق وأفغانستان. وهو نفس المنطق الذي دعا مناضلاً منصفاً مثل نيلسون مانديلا في جنوب إفريقيا لكي يحمل بعنف من جديد يوم ٢٠٠٣/٦/٢٨ على غزو العراق واحتلاله وتغيير حكومته بالقوة، مشيراً إلى أنه لن يقابل الرئيس الأميركي خلال زيارته لبلاده احتجاجاً على الموقف الأميركي في العراق. وفي ضوء ذلك نأمل أن يكون قرار واشنطن بإرسال فريق من السياسيين والمفكرين لتقويم الموقف في العراق علامة على إدارك خطورة الموقف لإتخاذ القرار المناسب. ولا يجوز أن نبالغ في تصوير دلالات بعض المواقف التي تمليها ظروف واعتبارات معينة مثل استعداد الرئيس الباكستاني برويز مشرف لإرسال عشرة آلاف جندي باكستاني لمساعدة القوات الأميركية على إخماد المقاومة العراقية إتصالاً بدوره في أفغانستان، أو تصريحات الرئيس اليمني علي عبد الله صالح خلال زيارته لباريس يوم ٢٠٠٣/٦/٢٨، ولقائه نظيره الفرنسي شيراك من أنه يعارض المقاومة المسلحة في العراق رغم أن مضيفه الفرنسي يجاهر بإدانة الغزو والإحتلال.

وإذا كانت واشنطن ومجلس الأمن يعتبران أن الاحتلال مشروع، فمن المنطقي أن تسعى واشنطن إلى تشكيل قوة دولية مهمتها تأبيد الإحتلال، وتمكين اميركا وإسرائيل من ثروات العراق وشعبه، حتى يكون العراق مختبراً تقرر واشنطن في ضوء نتائجه ما يمكن عمله إزاء المنطقة بعد ذلك. وبالفعل كتب توماس فريدمان في «النيويورك تايمز» يوم ٢٠٠٣/٦/٢٦ ينصح الرئيس بوش بأن يستغل ورقة العراق للتعامل مع إيران، وذلك بأن يشجع الشيعة ويساندهم في العراق على إقامة حكومة ديموقراطية خاصة بهم، حتى يكون ذلك سابقة تحتذى في إيران، لأن إثارة الجماهير وتهييج الإصلاحيين ضد المحافظين في إيران لن يفيد في تحقيق الأهداف الأميركية.

وأخيراً، فإن نظرة واشنطن إلى المقاومة العراقية على أنها إستمرار للحرب ضد نظام صدام حسين، وأن الإحتلال يهدف إلى تصفية النظام وخدمة الشعب العراقي وجلب الديموقراطية والحياة الكريمة له تعويضاً عن سنوات الظلم والحرمان والقهر، قد أثرت قطعاً على موقف واشنطن من المقاومة الفلسطينية. فأي مقاومة عراقية أو فلسطينية تعد تحدياً للاحتلال وسياساته. وقد ترى واشنطن أن احتلالها للعراق لم تتم إدانته من جانب مجلس الأمن في القرار رقم ١٤٨٣، بينما أدين الإحتلال الإسرائيلي في القرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، أو ربما ترى واشنطن أن الاحتلال العام ١٩٦٧ قد أصبح مشروعاً العام ٢٠٠٣ قياساً على اتجاه في الفقه الأميركي الحالي ينادي بقانون دولي جديد، وميثاق جديد للأمم المتحدة يتسق مع العلاقات الدولية بعد نصف قرن من الميثاق القديم. ولكن للأمانة كان الرئيس الأميركي بوش منصفاً عندما قبل خريطة الطريق التي تؤكد على أن الوجود الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية احتلال، وإنه يجب أن يرحل وأن تقوم محله دولة مستقلة، فإذا كانت المقاومة الفلسطينية في ظل هذه الأطروحات السياسية إرهاباً في نظر الولايات المتحدة، فإن المقاومة العراقية هي الأخرى إرهاب من باب أولى، مادامت إستمراراً لنظام أجمع العالم على عدم الاعتراض على إزالته. وقد حاولت الولايات المتحدة أن تبرر موقفها سواء لتبرير الغزو أو للقضاء على المقاومة بأن تربط بين نظام العراق وشبكة القاعدة، ولكن الأدلة المصطنعة لم تسعفها، وحتى لو توافرت الأدلة، فليس ذلك مبرراً لعدوانها. كما أن لجنة مكافحة الإرهاب في مجلس الأمن المنشأة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ الصادر في ٢٠٠١/١٠/٢٠ أكدت يوم ٢٠٠٣/٦/٢٥ على انتفاء أي علاقة بين العراق والقاعدة في الماضي والحاضر.

إن المقاومة العراقية والمقاومة الفلسطينية دليل على حيوية الشعبين، وهما حق طبيعي سابق على القانون الوضعي، وأن التشكيك في هذا الحق هو امتهان للحقوق الطبيعية وتسليم بسلامة الاحتلال ومشروعيته، خصوصاً أن احتلال العراق في القرن الحادي والعشرين بعد زوال الاستعمار والاحتلال لهو وصمة عار في جبين إنسان هذا العصر، وردّة حضارية خطيرة، ووصمة في جبين تمثال الحرية وسجل زعيمة العالم الحر.

* كاتب مصري.

سنونوة لكنه شتاء

■ في ألمانيا: اضطر المستشار غيرهارد شرودر إلى الأخذ بالمعالجة النيو ليبرالية لأزمة اقتصاده: إعفاءات ضريبية بقيمة ١٥ بليون يورو وحدّ من خدمات الرفاه وتقديماته التي اشتُهر بها «نمط الحياة الألماني».

الإشتراكيون الديموقراطيون والخضر الألمان، ولأسباب ألمانية وأوروبية، عملوا بالحل الأميركي. النجاح غير مضمون حتى إشعار آخر: فكيف وأن الولايات المتحدة، في عهد إدارتها الجمهورية الأكثر نيو ليبرالية في التاريخ، تواجه أعلى نسب في البطالة منذ تسع سنوات.

وسط هذا الشتاء هناك سنونوة في الجو: البروفيسور راغهورام راجان. أستاذ في شؤون المال في كلية شيكاغو للبيزنس، عُرف بتحذيراته من مداخلات المال والسياسة لإفساد الأسواق الحرة. لمع اسمه كباحث وأكاديمي شاب ليُعيّن كبير اقتصاديي صندوق النقد الدولي.

راجان كان قد شارك، قبل فترة قصيرة، في تأليف كتاب يقول ما هو غير متوقع ولا مألوف: إن مصالح الأغنياء ومصالح الأسواق التجارية الحرة تتضارب وتتناقض أكثر مما تلتقي وتتكامل. رئيس الحكومة الإيطالي سيلفيو بيرلوسكوني أحد استهدافات راجان الثابتة: فاليمين السياسي في إيطاليا، في نظر البروفيسور، «لم يكتف بالوقوف إلى جانب الأغنياء، بل استحوذ عليه الأغنياء بالمعنى الحرفي للكلمة، وحوّلوه منظمةً لشراء المناصب الشخصية».

راجان نبّه كذلك، في أحد مواقفه الأخيرة، إلى صعوبة جعل العراق ديموقراطيةً ليبرالية من دون اعتماد طريقة أكثر عدلاً مما في البلدان النفطية، في توزيع عائده النفطي. وهو لم يُخف إبداء دهشته علناً حيال بعض سياسات صندوق النقد، مشككاً برجاحة مقدماتها وفرضياتها الإقتصادية.

التعيين الأخير، لا شك، جاء على خلفية الفضائح التي هزّت بعض كبار الشركات الأميركية والغربية كـ«دوت كوم» وأخواتها. لكنه جاء أيضاً تعبيراً عن نهج تصحيحي متواضع يقال إن الصندوق نفسه شرع، بعد طول تردد، يأخذ به: ففي السنوات القليلة الماضية بدأ ينصح بعض البلدان بالتروي في إجراءات اللبرلة وتحرير الأسواق. الفارق، على أية حال، يتبين لدى مقارنة الوافد الجديد بسلفه: كين روغوف. فما أعطى روغوف شهرته كان هجومه المتصل على جوزيف ستيغليتز الذي شغل، بدوره، منصب كبير اقتصاديي البنك الدولي، قبل ان يتحول ناقداً مُراً لسياسات الصندوق التبسيطية ولـ«إجماع واشنطن».

راجان لا يصل في نقديته إلى الحدود التي بلغها جوزيف ستيغليتز، لكنه سيركّز على محاربة أسباب الأزمة في الأسواق الناشئة. وهذا أيضاً، على تواضعه، موضوع خطير يصعب افتراض أن الصندوق سيخوضه، إلى النهاية، إلى جانب كبير اقتصادييه.

الأمر، في آخر المطاف، قد لا يتجاوز كونه سنونوة شتاء. أما البناء على إشارات صندوق النقد الأخيرة واعتبارها وجهة قابلة للنماء ففيه مبالغة كثيرة.

فكما حل اليمين النيو ليبرالي في السياسة محل اليسار السوفياتي ومتفرعاته، تآكل التصنيع الثقيل والتأميم والإصلاح الزراعي أمام الهجمة الكاسحة للنيو ليبرالية في الاقتصاد. وعلينا أن ننتظر وقتاً، يطول أو يقصر، حتى تستقر الأمور خارج ردود الفعل الأيديولوجية. وغالباً ما تتولى الأزمات إعلان الحاجة إلى الاستقرار على توازنات بديل.

حازم صاغيّة

مناخ تشكيك

■ البدايات في «خريطة الطريق»، من انسحابات مقيدة وتسليم الأمن للشرطة الفلسطينية، لا تزيل الشكوك. وللأسف، بعيداً عن حوارات الحكومة والفصائل، هناك انطباع سائد بأن لعبة خفية هي قيد الإعداد. وفي السوابق أن الإسرائيليين لا يغيرون نياتهم بسرعة أو بسهولة، بل إنهم لا يغيرونها أصلاً. وهم يتعاطون مع الأرض أساساً على أنها أرضهم، فإذا أعادوها فإنهم يحددون الشروط، وإذا لم تلبَّ هذه يعتبرون أنهم أصحاب «حق» في تحقيقها على طريقتهم.

سيبقى مطلوباً في هذه المرحلة أن يتولى الأمن الفلسطيني المهمة التي كان ينفذها الجيش الإسرائيلي من خلال الاغتيالات والقصف الجوي وعمليات التوغل والتدمير المبرمج. الأميركيون يفهمون نجاح هذه المرحلة بأن لا يعود هناك أثر لأي عمل فلسطيني مسلح ضد الاحتلال. قد لا يكونون معنيين صراحة بإشعال حرب أهلية فلسطينية، لكن الإسرائيليين يسعون إليها. التحدي هو أن يثبت الفلسطينيون قدرتهم على تفاديها. الحوار مفيد طبعاً، الهدنة شكلت خطوة مهمة، لكن أي حوار لا يمكن أن يجدي فعلاً إذا كان المطلوب اميركياً وإسرائيلياً إقصاء أطراف موجودة في المجتمع الفلسطيني. كل محاولات الاستئصال السابقة وفي بلدان وتجارب أخرى مختلفة لم تنجح، وحين تعتبر أنها نجحت كانت مكلفة جداً بل كان ولا يزال من الصعب تجاوز افرازاتها السلبية.

منذ «الهدنة» بتنا في أي حال ازاء مشكلة فلسطينية – فلسطينية. هناك مناخ عدم ثقة مرشح للتفاقم. وعدنا إلى الاشكالات ذاتها كما في عهد «السلطة» قبل أن تصبح «حكومة». ثمة فصائل لا تزال متمسكة بمواقفها الرافضة كل سلطة وكل حكومة وكل مشاريع التفاوض والسلام، وحتى لو كانت لديها حججها المقنعة إلا أنها تبقى عاجزة عن طرح بديل مجد. لا أحد يرفض حق مقاومة الاحتلال، لكن للواقع حقوقه أيضاً على هذه الفصائل، ولعلها قبلت «الهدنة» انطلاقاً منه واستجابة لضغوطه. مع ذلك، إذا كان خيار الاستئصال مرفوضاً فإن أنصاف الحلول إذا لم تكن مجدية فإنها قد تكون مؤذية.

فهمنا أن «الهدنة» مساهمة في دعم الحكومة الفلسطينية. هل فهمنا خطأ؟ إذا كان هذا هو الهدف فلا بد من الذهاب به إلى أقصى حد، وإلا فإننا إزاء مناورة لا داعي لها. إذاً، فإما أن «حماس» و«الجهاد» معنيتان بمساعدة الحكومة، أي بإنجاحها، وإما أنهما غير معنيتين، بالتالي عليهما أن توضحا موقفيهما. في المقابل، كانت هذه الحكومة وافقت على «خريطة الطريق» من دون أي تحفظ، فإما أنها كانت تعرف أن «الخريطة» توجب استئصال بعض القوى واعتبرت أنها قادرة على ذلك ولديها الإرادة السياسية لتحقيق ذلك، وإما أنها لم تعرف المطلوب، ثم فوجئت بـ«التفسير» الاميركي – الإسرائيلي لبنود المرحلة الأولى من «الخريطة»، وعندئذ عليها أن تحدد بوضوح نياتها فليس في مصلحتها أن تمارس عملها في مناخ تشكيك فلسطيني عميق.

في مثل هذا الوضع، ماذا يمكن أن يحدث اذا أقدمت اسرائيل اليوم أو غداً على اغتيال جديد؟ من يؤكد أنها لن تفعل، خصوصاً إذا كانت واثقة بأن مثل هذا العمل سيشعل الوضع من دون أن يكلفها شيئاً بل سيكلف الطرف الآخر، أي الحكومة الفلسطينية وقواها الأمنية؟ لا يكفي أن تقدم الولايات المتحدة مساعدة مادية لدعم هذه الحكومة، بل ان المساعدة الحقيقية هي أن تثبت اميركا انها لا تعادي شعب هذه الحكومة ولا تساعدها من أجل أن تستعديه. ولا شك في أن الاصرار الاميركي على قصر اهتمامه بما يعتبره «مسألة إرهاب» سيبقى انطلاقة خاطئة لتنفيذ ما يسمى «خريطة الطريق».

عبدالوهاب بدرخان

الحياة AL HAYAT
أسسها كامل مروة عام ١٩٤٦
رئيس التحرير: جورج سمعان
Editor-in-Chief: George Semaan

رئيس التحرير المساعد: غسان شربل
نائب رئيس التحرير: عبد الوهاب بدرخان
مديرا التحرير: زهير قصيباتي
عبدالله اسكندر

المدير العام: روبير جريديني

■ المكتب الرئيسي (لندن):
KENSINGTON CENTRE, 66 HAMMERSMITH ROAD, LONDON, W14 8YT
– التحرير: الهاتف: 020-76029988 الفاكس: 020-73714215 / 020-73714225 التلكس: 925746
– الادارة العامة: الهاتف: 0207-6029988 الفاكس: 0207-6024963 التلكس: 925751
– التوزيع: الهاتف: 0207-6052123 0207-6052122 الفاكس: 0207-6024514
■ مكتب باريس: 162 Rue du Faubourg Saint Honore 75008 - PARIS Tel: 42 25 9204 Fax: 42 25 9217
■ مكتب بيروت: الوسط التجاري – شارع المعرض – مبنى دار «الحياة» – ص.ب ١١/١٢٤٢
هاتف : ٤ / ٣ / ٢ / ١ / ٩٨٧٩٩٠ (٠١) فاكس التحرير: ٩٨٣٩٩٥ (٠١) فاكس الادارة: ٩٨٣٩٢١ (٠١)
■ مكتب الرياض: جرير بلازا – الدور الرابع – شارع العليا العام
ص.ب. ٦٨٩٠٧، الرياض ١١٥٣٧، الهاتف: ٤٦١٥٦٧٥ / ٤٦١٥٤٩٦ / ٤٦١٥٤٠٢، الفاكس: ٤٦١٥٣٢٥
ادارة التسويق: هاتف: ٥٤٠٢ ٤٦١، فاكس: ٧٥٣٢ ٤٦١ .
■ مكتب جدة: شارع الاندلس، بناية تهامة، الطابق الثالث. ص.ب. ٢٣٥٦٨، جدة ٢١٤٣٦، الهاتف: ٦٥٣٤٤٢٦، ٦٥٣٢٢٠٢ الفاكس: ٦٥٢٠١٥١
■ مكتب الدمام: الدمام، شارع الملك فهد، مبنى تهامة تليفاكس : ٨٤٣٤١٠٠-٠٣
■ مكتب القاهرة: ٨ شارع رستم المتفرع من شارع اميركا اللاتينية، شقة ٥ الدور الثاني، جاردن سيتي
الهاتف: ٧٩٥٠٠٤٠ و ٧٩٢٠١٦٩، الفاكس: ٧٩٥٨٠٤٣
■ مكتب دمشق: مزة فيلات غربية – برج تاله ط ٩ الهاتف: ٠٠٩٦٣١١٦٦١٠٠٠/١/ الفاكس: ٠٠٩٦٣١١٦٦١٥٠٠٠
– الاعلانات: تهامة للاعلان والعلاقات العامة والتسويق
جدة – شارع الامير/محمد بن عبد العزيز (التحلية سابقاً)، مبنى بن حمران،
المملكة العربية السعودية، الهاتف: ٦٦١٧٧٧٧-٢-٩٦٦ (١٥ خطاً) – الفاكس: ٦٦١٧٧٤٤-٢-٩٦٦
TIHAMA - MEMS DUBAI tel:00 9714 3355888 Fax:00 9714 3342844 email: tihamamems@choueirigroup.com
● تصدر عن شركة الحياة الدولية للنشر
Registered as a newspaper at the Post Office
مزيد من المعلومات في موقع الحياة:
http://www.daralhayat.com